## القافلة تنبح والكلاب تسير

**باسل طلوزي**

وجهت الكلاب الأفغانية رسالة امتنان إلى الحكومة البريطانية التي أعادت إليها الاعتبار أخيراً، عندما قرّرت هذه الحكومة إجلاء تلك الكلاب من أفغانستان، حتى قبل «المتعاونين» البشريين الذين ساعدوا الغزاة إبّان احتلالهم. وكان محور الرسالة ينصبّ على تفنيد المثل الشرقي «الكلاب تنبح والقافلة تسير»، فقد أبدت الكلاب عرفانها لهذه الخطوة التي جعلت من «القافلة تنبح والكلاب تسير».

صحيحٌ أن بعض الكلاب شكّكت في نيّات المبادرة البريطانية من أساسها، وتساءلت عن مغزى هذا «التعاطف» الذي برزَ بغتةً معها، ومنها من فسّر الخطوة بأنها ضربٌ من الدكاية بالشعب الأفغاني الذي قاوم الغزاة عشرين عاماً بلا كلل أو ملل، فأرادت بريطانيا من القرار أن تتوعّد هذا الشعب بالمهانة المقبلة، وبأن حياته بعد جلاء «الفاتحين» البريطانيين ستكون دون مستوى حياة الكلاب. ولذا أثرت أن تنتزع الكلاب من بين براثن الشعب. غير أن هذا التفسير وصاحبه سرعان ما جرى عضّهما، ونهشهما من الكلاب الأخرى، استناداً إلى أن بريطانيا عُرفت بحدبها على الكلاب، منذ أول كلب «صهيوني» وطّنته في فلسطين إبّان انتدابها عليها مطلع القرن الماضي، فكيف يخطر في ذهنها، إذاً، مثل هذا الظن السخيف.

وزيادةً في الزهو الذي استحوذ على الكلاب الأفغانية، اقترحت في رسالة الشكر تخصيص باب عبور لها وحدها في مطار كابول، وأن تعلوه لافتة تقول: «معبر خاص بالكلاب... ممنوع دخول البشر». وتفاقمت دهشتها عندما عرفت أن الحكومة البريطانية سرّعا الاقتراح، واستجابت له فوراً. وبالفعل، خُصّص الباب الرئيسي في المطار للكلاب، تحت طائلة العقوبات الصارمة التي تصل إلى حدّ القتل لأيّ «بشريّ» يجازف بالعبور منه.

على الجانب الآخر من مطار كابول، شوهد «المتعاونون» وهم يقفون في الطوابير الطويلة، تتنازعهم الحيرة من الخطوة البريطانية، وكانت تساورهم الغيرة من «حظّ» الكلاب، حدّ أنهم ارتأوا هم أيضاً أن يبعثوا رسالة «عرض حال» تتضمّن، في ختامها، مطالب شعروا بأنها حقٌ لهم ما داموا قد ساعدوا المحتل في تثبيت احتلاله، وكانوا عوناً له على أبناء جلدتهم، بل إن بعضهم طالب بـ«المساواة» مع الكلاب المحظوظة، وبتسفيرهم مباشرة إلى لندن، من دون حشرهم في دول «الترانزيت»، وإخضاعهم لجولات من التحقيق للتثبّت من «لائحهم» الذي منهم من أبدى استعداده للنباح وتركيب «ذيل» إن كان من شأن ذلك أن يسهّل قبولهم في بلاد العيون الزرق والشعور الشقراء. غير أن الإجابة جاءتهم صادمة من الحكومة البريطانية التي رفضت الطلب، بمسوّغات واضحة وصريحة، ملخصها: «أنتم لستم كلاباً نقيّة السلالة، بل أنتم مهجّنون نتيجة تزاوج غير شرعي بين البشر والكلاب. وعلينا أن نتثبّت من تحوّلكم الكامل قبل محضكم ثقتنا». وبالنسبة إلى محاكاة الكلاب في نباحها وأذنابها، فذلك أمرٌ محسوم قبلاً، وقد لمسناه إبّان إقامتنا في أرضكم، لكنّ هذا التحوّل غير كافٍ أيضاً، ونعدكم بدراسة الأمر، والأرجح أننا سنطالبكم بمزيد من التحوّلات لتثبتوا حسن نياتكم».

انتهت الرسالتان، غير أن ثمّة رسالة ثالثة قديمة مكتوبة بالحبر السرّي، دُوِّنت في الواقع مع بدء غروب الشمس عن الإمبراطورية البريطانية، وحدها الكفيلة بتفسير اهتمام الحكومة البريطانية بحياة الكلاب، حصراً. دوّنها مطّلع حصيف على أسرار انهيار الإمبراطوريات، وتحوّلها من متبوع إلى تابع، يقول فيها إن بريطانيا «العظمى» التي فقدت عظمتها وخرجت مدحورة من مستعمراتها، ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية، أصبحت بنوبات مزمنة من العواء، واستطال لها ذيلٌ في مؤخرتها، فأيقنت عندها أنها ستتحوّل إلى محض «ذنب» تابع لأميركا تقودها أنّى تشاء، وتستدعيها متى شاءت، فكانت الكلب الوفيّ والمخلص في سائر الحروب التي خاضتها واشنطن، في العراق وأفغانستان وغيرهما. والغريب أنها غدت «نقية» السلالة الكلبية تماماً، إلى حدّ باتت تتعاطف فيه مع الكلاب حيثما وجدت، ومنها الكلاب الأفغانية بالطبع، حيث قرّرت، وفق ما تناقلته وكالات أنباء أخيراً، ترحيلها من كابول إلى لندن، ومنحها الجنسية البريطانية فوراً.

غير أن ثمة أنباءً أخرى لم تُنشَر بعد، مفادها أنّ الكلاب الأفغانية عدلت عن قرارها، وفضلت البقاء في وطنها، على قاعدة: «بلادي وإن نبحت عليّ عزيزة...».

## عن أزمة الباحثين العرب في حقل الإسلاميين

**محمد أبو رمان**

أنهى مؤتمر «الإسلام السياسي بعد عقد من الربيع العربي» أعماله، بعد ست جلسات علمية معمّقة، شارك فيها باحثون وخبراء، متخصصون في الإسلام السياسي في العالم العربي، وامتدت أعماله (عبر الفضاء الافتراضي) منذ شهر يونيو/ حزيران الماضي إلى نهاية شهر أغسطس/ آب الأسبوع الماضي، ونظّمه معهد السياسة والمجتمع في عمان بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية.

تناولت الجلسة الأخيرة حالة الإسلام السياسي الراهنة وآفاقه، ونوقشت فيها ورقتان، «التغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على سياسات الإسلاميين» قدّمها الباحث في العلوم السياسيّة والعلاقات الدولية في جامعة إسطنبول آيدن، عمّار فايد، و«أسئلة المنهج والنظرية في دراسة الحركات الإسلامية: ملاحظات أوليّة» قدّمها أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدوليّة المشارك في معهد الدوحة للدراسات العليا، خليل العناني، وانطلقت من سؤال محوري: كيف يمكن وكيف يجب دراسة الحركات الإسلاميّة؟ إلّا أن الموضوع الذي استغرق نقاش نخبة الباحثين والخبراء المشاركين هو هموم وإشكالات متعلقة بطبيعة البحث في حقل الحركات الإسلامية. ولعلّ الفضل في تفجير النقاش يعود إلى الباحث الأردني، حسن أبو هنية، الذي ميّز أولاً بين مجتمع المعرفة للباحثين الغربيين، الذين يأتون بأجندات أمنية غربية أو بأفكار استشراقية (وإنْ أشار إلى جيل جديد من الباحثين الغربيين المستقلين، مثل ستيفان لاكروا وفرانسوا بورغا من فرنسا، ومارك لينش ونانّان براون في أميركا...)، فيما يواجه الباحثون العرب صعوباتٍ شديدةً من نواحٍ أمنية وسياسية ومالية، ويأخذ تيار من الباحثين العرب «دور المخبر بدلاً من الخبير/ والمباحث بدلاً من الباحث».

تتعلق الإشكالية بأنّ الباحثين في هذا الحقل يتعاملون مع موضوع تتشابك فيه الأبعاد المعرفية بالسياسية والأمنية والأيديولوجية، ومع حركاتٍ تصنّف لدى أغلب الحكومات العربية معادية أو إرهابية. وبالتالي، تبدو الإشكالية الأولى التي تواجه الباحثين العرب هي الموضوعية، لأنّهم أنفسهم سيخضعون لتصنيف الأنظمة والحركات نفسها بين مع وضد، من دون النظر إلى مستوى الاستقامة والموضوعية العلمية، لا من الأنظمة ولا الحركات، فيدخل الباحث العربي في أزمة حقيقية قبل الاقتراب من الموضوع أصلاً، لأنّه يسير في حقل ألغام ابتداءً.

حدث معي أنني كتبت كتاباً بعنوان «أنا سلفي» حكى في الهوية الواقعية والمتخيلة لدى السلفيين»، وهو بحث علمي مبني على دراسة مجتمع السلفيين في الأردن من مقاربات سوسيولوجيا الهوية، وقد حاز الكتاب مراجعات عديدة ومهمة، واقتُبس منه بصورة ملحوظة في دراسات أكاديمية وعلمية عربية وغربية عديدة، وتُرجم إلى الإنكليزية والألمانية والفرنسية، وظهرت ترجمات غير قانونية له بالفارسية والتركية! الطريف أنّ هذا الكتاب ما زال يستخدمه سياسيون ضد المؤلف، بوصفه اعترف عن نفسه بالسلفية! لا مجال للنقاش هنا في أن السلفية ليست تهمة يحد بها ذاتها، لكن الكارثة الحقيقية أن يكون هؤلاء جهلة بالمعنى الحرفي للكلمة، وغير قادرين على التمييز بين البحث العلمي والانتماء، الأيديولوجي، حتى يضطر المؤلف إلى أن يشرح لكثيرين هذا الفرق، فيصبح هو نفسه محل بحث وتحقيق، لا باحثاً! أهم نتائج المؤتمر، التوافق في أوساط هذه الحلقة البحثية على ضرورة الانتقال من الجهود الفردية إلى الجماعية، وإلى مراجعة نقدية مهمة لما كتب عن الحركات الإسلامية وللأسئلة والمفاهيم والمناهج المستخدمة، وأن يجري التركيز على الجوانب النظرية والمنهجية لتطوير الأدوات والمقاربات العربية، وتحقيق تقدّم معرفي نظري في هذا الحقل المهم.

# المرأة الأفغانية بين نفاق الغرب وحكم طالبان

**لميس أندوني**

عشية الحرب على أفغانستان، عجّت وسائل الإعلام الأميركية بقصص ومقالات عن وضع معاناة المرأة في أفغانستان تحت حكم حركة طالبان، كان أغلبها صحيحاً، ولكن تم توظيفها بشكل فاقع، في حينه وسنوات الأسبوي، لإضفاء غطاء أخلاقي لحملات قصف ومجازر اتت من السماء والأرض على شعب بُنِّن من ويلات حروب مستمرّة. ولكن كتاباً بعينه حقق شهرة واسعة، واصبح مانيفستو نسوبات ومسؤولين وصحافيين غربيين من مؤيدي الحرب. قدّم «ما وراء النقاب» شهادات عن اضطهاد المرأة في فترة حكم «طالبان» بين 1996-2000. ولم يكن الحدث غريباً إلا في أن مؤلفة، شيريل بيرنارد، هي زوجة زلماي خليل زاد، الذي كان وقتها حليفاً للمحافظين الجدد، أشد دعاة احتلال أفغانستان. ثم أصبح المبعوث الأميركي لمفاوضات الانسحاب الأميركي وتسليم الحكم لحركة طالبان. لم تنبس الكاتبة والروائية، شيريل بيرنارد، ببنت شفة عن جرائم القصف والقتل بكل أشكال الترسانة العسكرية الأميركية، خصوصا طائرات الدرونز (من دون طيار)، والتي لم تفرّق بين رجل وامرأة وطفل، لأن مهمة الباحثة في معهد رائد انتهت بانتاج أسطورة الجيش الأميركي المنقذ للمرأة الأفغانية من عنف «طالبان»، وكان القتل بالات متطوّرة تكنولوجياً يجعل الحرب مهمة حضارية. تُساق هذه الحكاية هنا لأنها تمثل قسوة وضع المرأة الأفغانية الواقعة بين وحشية الاستعمار الذي دمر بلادها وحياتها بحروبه وخوف محقّ من بطريقة فهم «طالبان» الدين، وضيق أفقهم فحسب، لكن التاريخ يبرهن أن أي مجموعة مسلحة تدخل وتحكم منطقة للسيطرة عليها، سواء كانت باسم الدين او عقيدة تضع نفسها وصية على أخلاق الناس وحياتهم، تجد في المرأة الهدف الأضعف لاستبدادها، لكن «طالبان» رأت في اضطهاد المرأة وإخفائها الطريق الأقصر لفرض فضيلة متخيّلة.

هنا يجب الا ننسى المورث الاجتماعي والعشائري الذي جعل من اضطهاد المرأة عملية مركّبة ومقبولة، إذ، في كل عقود الحرب وخلال العشرين عاماً الماضية، وتحت أعين المحتلين الأميركيين، لم تسلم المرأة من الاستغلال والاضطهاد من «طالبان» والعشائر، ومن جرائم الجيش الأميركي، لكن جريمة «طالبان» الكبرى في منع الفتيات والنساء من التعليم والعمل سلط الأضواء عليهن، فافغانستان لم تكن تعيش في العصر الحجري، ومنذ بدء التعليم النظامي الذي اصبح إلزامياً في مطلع القرن العشرين، كانت الفتيات منخرطاتٍ في المدارس وفي جامعة كابول، والسفر إلى الخارج للتعليم.

صحيح أن انتهاء عهد «طالبان» فتح الباب مجدّدا للمرأة للتعلم والعمل والانخراط في العمل السياسي وتولي المناصب. وهذا في جزء كبير منه نتيجة في بلادنا، أصبحت قوانين أخلاقية غير مكتوبة ومسلما بها، تُنفّذ من دون مساءلة او رقيب. ولا يمكن تفسير المسألة بطريقة فهم «طالبان» الدين، وضيق أفقهم فحسب، لكن التاريخ يبرهن أن أي مجموعة مسلحة تدخل وتحكم منطقة للسيطرة عليها، سواء كانت باسم الدين او عقيدة تضع نفسها وصية على أخلاق الناس وحياتهم، تجد في المرأة الهدف الأضعف لاستبدادها، ووقعوا تحت سطوة أمراء حرب من العشائر المتنفذة في أنحاء أفغانستان، ثم جاءت «طالبان» من رحم مخيمات اللجوء، وأزاحوا حكم «المجاهدين» الذين انشغلوا بحروب النفوذ المدمرة. تم تلقين الطالبان، أي طلاب المدارس الدينية، تحت إشراف المخابرات الباكستانية، دروساً جمعت بين معتقداتٍ متطرّفة عن صورة المجتمع والمرأة، فكان حكمهم فجًا وقاسيا، إضافةً إلى تعليمهم العصبوي الضيق، وجدوا أنفسهم أصحاب سلطة تفعل ما تشاء وما ترغب وفقا لأهوائها.

لم تضطهد حقبة «طالبان» الأولى المرأة الأفغانية فحسب، بل حاولت تحويل المجتمع إلى صحراء قاحلة من العلم والفن والفكر، لكن إنكارهم أي حقوق للمرأة، ونظرتهم إلى المرأة مذنبة إلى أن تثبت براءتها من الإثم، أدّيا إلى جرائم بشعة وإغلاق المدارس ومنعها من التعليم والعمل، وكان عليها أن تختفي تماما، أي أن كل الأفات المجتمعية التي كانت في أفغانستان، ومثلها ما هو موجود في باكستان، أصبحت قوانين أخلاقية وسلوكيات مقبولة، وأيضا في كل عقود الحرب وخلال العشرين عاما الماضية، وتحت أعين المحتلين الأميركيين، لم تسلم المرأة من الاستغلال والاضطهاد من «طالبان» والعشائر، ومن جرائم الجيش الأميركي، لكن جريمة «طالبان» الكبرى في منع الفتيات والنساء من التعليم والعمل سلط الأضواء عليهن، فافغانستان لم تكن تعيش في العصر الحجري، ومنذ بدء التعليم النظامي الذي أصبح إلزاميا في مطلع القرن العشرين، كانت الفتيات منخرطاتٍ في المدارس وفي جامعة كابول، والسفر إلى الخارج للتعليم.

صحيح أن انتهاء عهد «طالبان» فتح الباب مجدّدا للمرأة للتعلم والعمل والانخراط في العمل السياسي وتولي المناصب. وهذا في جزء كبير منه نتيجة الإقليمية والعقائدية، وقد أبرزت تغطية الثورات العربية الأصيلة، كما المضادّة، ضعفاً مبنياً أضيفت إليه حسابات سياسوية، ساهمت في انتقاء المشرفين على البرنامج العربي، فبعدما هيمن تيار معاد لثورات التحرّر العربية عموماً أو مهادن للأنظمة الاستبدادية، دونما عن سياسة فرنسا الخارجية، فقد وصل إلى سُدّة الإدارة من يساند علناً، وبتغريدات وتصريحات، كل الثورات المضادّة التي إما تمت ترجمتها بانقلابات عسكرية كمصر أو دستورية كتونس. وبالنسبة للمتلقي العربي عن القناة تعكس وجهة النظر السياسية للدولة الفرنسية، من دون إشراف برامج وفيّ، صار من المحتمل بشدّة وقوف هذه الدولة إلى جانب الانقلابات وعودة الاستبداد باشكاله، وحرمان شعوب المنطقة من تطلعاتها.

عندما قرأ داراسي عن الإذاعة أحد القائمين على هذا المجال سابقاً، أكد لي في حينها النية إلى إجراء تصحيح مؤسساتي، واليوم، يبدو أن هذا التصحيح لم يقع، وعلى العكس، امتدت السلبيات من أمواج الإذاعة إلى شاشات التلفزة.

(كاتب سوري في باريس)

> لم تضطهد حقبة «طالبان» الأولى المرأة فحسب، بل حاولت تحويل المجتمع إلى صحراء قاحلة من العلم والفن والفكر

نضال النساء الأفغانيات أنفسهن، لكن الوضع في أفغانستان كان يشبه أوضاعا في بلادٍ كثيرة، بحيث اعتمد كثيرا على المنظمات غير الحكومية الممولة غربيا، ولن تصل هذه المكاسب إلى أنحاء في أفغانستان، مغيبة وراء الجبال، ومنهكة من استمرار المعارك الغربية، واستغلال الأمنية منها السكان، والأهم لا تنمية حقيقية تحت الاحتلال، أي أن معظم العوائد والإيرادات لم تذهب إلى تنمية أفغانستان، بل إلى المنظمات العالمية والشركات وصناعة الأسلحة الأميركية والمتعاقدين الأمنيين وجيوب المسؤولين الفاسدين، وحتى «الطالبان»، وتم إهمال فادح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأماكن النائية، ناهيك عن ترك الناس دون أمن وأمان، فكابول، على الرغم من كل مشكلاتها، ليست أفغانستان.

هناك حاجة إلى بناء دولة في أفغانستان، إذا كانت حركة طالبان التي تظهر تغييرا براغماتيا تسعى فيه إلى قبول العالم بها، قادرة على إفساح المجال للمشاركة الشعبية والسياسية، لكن المحك الرئيسي هو الموقف من المرأة. وما يهمنا هنا أن خوف المرأة الأفغانية حقيقي، ولا يمكن التقليل منه أو الاستهانة به كما يفعل كثيرون فرحون بانتصار «طالبان» على الآلة العسكرية الأميركية. .. وحقوق المرأة في أفغانستان ليست قضية ثانوية تُداس باسم التحرّر، فأي تحرير هذا الذي يخيف المرأة الأفغانية، وهو خوف محقّ ومبرّر، فتصريحات المتحدثين باسم «طالبان» عن الحفاظ على حقوق المرأة بحاجة إلى توضيح، وكذلك الكلام عن حقها في العمل والدراسة. والسؤال هنا: إلى أي مدى تغيرت حركة طالبان، ليس قيادتها فحسب، بل الأهم قاعدتها؟ التحسن الواضح في التعامل مع الإعلام لا يكفي، فالعالم القاسي مستعدّ للقبول بأي نظام في أفغانستان، إذا حُفظت مصالحه الاقتصادية والأمنية فيها. لا يمكن رهن حقوق المرأة في أفغانستان وغيرها بتصريحات المسؤولين الغربيين، فهي ورقة ضغط يلعبها الغرب بجدارة. قد يضغط أحيانا حتى يحافظ على غطاء أخلاقي لاستغلال أفغانستان بكنوز أرضها من معادن وأحجار نادرة ومادة الليثيوم التي تتهافت عليها كل الدول. لذا ما يريده الغرب والقوى الكبرى، مثل الصين، هو تشكيل حكومة يرأسها الطالبان، تحافظ على الأمن حتى تزدهر صناعات التعدين ويتراكم رأس المال، وهذا يتطلب أيضا دمج المرأة على كل المستويات في القوة العاملة، والصين كانت واضحة في مطالبتها التزام «طالبان» بحق المرأة في العمل. لذا هناك ضغوط على الحركة لإثبات قدرتها في الحكم للعالم، والتحدّي الأول أمامها الإثبات للشعب الأفغاني، والمرأة منه خصوصا، أنها قادرة على احترام حقوق المواطنين وإنسانيتهم، ليس في العمل والتعليم فحسب، بل أيضا في كل شأن يتطلب تحرّر «طالبان» من نظرتها الضيقة، فتحرير الفن والإبداع هو قتل للروح الإنسانية، فلا خير في انتصار عسكري يدمر النفس.

ناشد المتحدّث باسم «طالبان» دول النفاق الغربي بعدم تفريغ أفغانستان من الكفاءات، وهو قول محق، لكن المطلوب أيضا من الحركة عدم ترويع النساء والكفاءات، وإلا سيكون حكمها بقوة السلاح واستمرار سلب الأفغانيين من وطنهم وحياتهم.

(كاتبة من الأردن)

> لكل الدول الغربية الأساسية تقريبا، إضافة إلى روسيا والصين، قنوات إخبارية بالعربية

## هنا الخلافات العربية من فرنسا

**سلام الكواكبي**

حرّرتُ، قبل سنوات بعيدة، دراسة حالة إذاعة فرنسية أطلق مشروعها الجنرال شارل ديغول باللغة العربية، للتوجه إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث لفرنسا مصالح تاريخية مع الدول التي كان عدد لا بأس به منها قد تعرّض أصلاً لاستعمار الجيوش الفرنسية ومستوطنيهم أو لمجرد الحماية أو الانتداب. وكان هدف الرئيس ديغول آنذاك إحداث تغيير في العلاقة، بحيث تنتقل من علاقة استعمار أو إخضاع إلى علاقة شراكة، واستثمار ثقافي، وسياسي، واقتصادي. وقد تردّد خبراء الإعلام الفرنسيون حينها في اختيار عنوان لهذه الإذاعة، فمنهم من مال إلى أن تكون «صوت باريس أو فرنسا» بصراحة ووضوح، حتى تبدو أداة إعلامية رسمية بيد الحكومة الفرنسية، ومنهم من مال إلى تفضيل تسمية بعيدة عن العاصمة وعن الرسمية وتحمل صبغة أكثر تجارية أو/ وحيادية. وقد استطاع أهل الرأي الثاني تغليب وجهة نظرهم، فاختارت الدولة الفرنسية استشجار إحدى الدرونز (من دون طيار)، والتي كانت تجارية تحت مسمّى «إذاعة مونت كارلو»، وقد ظهرت الإذاعة المرغوبة من ديغول بعد وفاته، وبدأت العمل في بداية التسعينيات من القرن الماضي، انطلاقا من استوديوهات في إمارة موناكو، قبل أن تنتقل إلى باريس.

واجهت هذه الإذاعة، في بداية انطلاقتها، منافسة قوية من إذاعة لندن بالعربية التي انطلقت في خمسينيات القرن الماضي، وتميّزت بالجدية المفرطة في العقود الأولى من تشغيلها، في حين أن الإذاعة الفرنسية سعت إلى زيادة جرعة المنوّعات والروح الشبابية. وتمخضت المنافسة بين الأسلوبين عن بروز لغتين إعلاميتين سياسيتين متمايزتين، فصار خطاب الشباب المتحرّر من القواعد اللغوية والجدية الإخبارية لغة معتمدة لإذاعة مونت كارلو. وفي المقابل، تميّزت الإذاعة البريطانية بجدّية مغرقة في الالتزام بالقواعد والتنميط التعبيري. ويمكن اعتبار أن الإذاعتين قد ترجمتا القطيعة النسبية التي انطلقت بين جيلين من البشر المهتمين بالشأن العام، ليس سياسيا فحسب، بل فنياً وثقافياً أيضاً. فصار جيل الآباء ينتقد جيل الأبناء إن هم تكلموا أمامهم، بسبب تبنّيهم خطابا خفيفا يشابه مونت كارلو. وما كان من الأبناء إلا مواجهة جدّية لغة الأب في تحليلاته بالتعرّض إلى تأثره بأسلوب إذاعة لندن. ومن حيث المحتوى، على العكس من رغبة المؤسّسين الفرنسيين أن تحمل إذاعتهم رسالة تحريرية واضحة لنقل قيم الجمهورية الخامسة وثقافة فرنكوفونية تُعيد الارتباط بمنطقة جغرافية مترامية، عزلتها نضالات الاستقلال والتحرّر عن فرنسا، فقد تنوّعت الرسائل الإعلامية بتنوّع العاملين العرب في الإذاعة، وبضياع الخط التحريري، على العكس من الإذاعة البريطانية، فقد قامت مثلاً القوى المختلفة في المشهد اللبناني الذي شهد حرباً أهلية طاحنة بين عامي 1975 و1990، بعكس الخلافات اللبنانية/ اللبنانية على عملهم وصار من الصعب التعرّف على الهوية الفرنسية للإذاعة ما عدا برامج تعليم اللغة. وقد برز موقف غريب للدولة الفرنسية ترجمه الامتناع عن بثّ برامج هذه الإذاعة في الداخل الفرنسي، على الرغم من وجود ملايين من السكان من أصول عربية، فأقيم برج البثّ في جزيرة قبرص.

وقد ظهر بداية أن أقصى طموح العاملين في هذه الإذاعة لا يتعدّى أن تكون فضائية ممتلئة مادياً في دول الخليج العربي، فابتعدوا عن بذل الجهد المهني المطلوب. يُضاف إلى ذلك غياب سياسة تحريرية فرنسية، واستمرار الهيمنة العربية، العربية بجانبها السلبي، الحامل للخلافات

كاريكاتير فهد

## ست منصّات... أزمات الجزائر والتعلّم

**محمد سي بشير**

معروف، في علم إدارة الأزمات، أنّها تتضمّن مراحل عديدة منتجة لمنظومة النجاعة والرشادة، أضاف إليها الأميركان، في إطار براغماتي في التعامل مع المواقف الأزماتية، مرحلة حيوية، هي التعلّم، أي كيفية اتّخاذ الأخطاء مقاربات للانماط والاعتبار، قصد عدم الرجوع إليها، بل البناء عليها للقضاء على الانكشاف، تماما. انطلاقا، من هذه التوطئة، تعود هذه المقالة إلى منصّات ستّ يمكن أن تُتتبّع، وتُجسّد، واقعيا، للخروج من الانكشاف الذي، بسببه، حدثت كل أزمات الصيف، عاشت الجزائر، مرّة أخرى، صيفا حارّا اختلطت فيها إشكالات نُدرة الماء الشروب مع ندرة الأكسجين، تلك المادّة الحيوية لعلاج مرضى كورونا، في موجتها الثالثة، منتهية، بصورة دراماتيكية، بحرائق كبيرة اجتاحت ولايات عدّة، موقعة عديد الضحايا، منهم المغدور جمال بن سماعيل وصولا إلى القطيعة مع المغرب، وهي أحداث تستوجب، حتما، طرح النقاش بدلا من الذهاب إلى الأمام من دون التعلّم من كلّ أزمة نقع فيها. قد تكون المنصّة الأولى للتعلّم من أسباب الانكشاف أنّ الأزمات هذه هي تقريبا، نفسها تلك التي شهدناها، في الأعوام السابقة، من دون أن نضع، نصب أعيننا، أنّ الأزمات، بين منطقها وحلّها، تتراوح بين المشكلة التي تقع، في وقت مُحدّد، بسبب فشل ما في رسم السياسة العامة، تستوجب التّقييم ثمّ التّقويم، وهي المرحلة الأهمّ في دورة تلك الأزمة. وعلى الرغم من أنّ كل تلك المواقف سابقة للكاتب في «العربي الجديد»، وهي ظاهرة الاستقالتية في التّعامل مع المشكلات الاجتماعية، عن السّلطة المركزية، من خلال عمليات جمع الأموال، مثلا، لإرسال المرضى إلى الخارج ومساعدة بعض الفئات في انشغالاتٍ هي من صميم عمل السّلطات المحلية التابعة للدّولة، ومجرد التخلي عنها أو التّقصير في أدائها، يؤدّي إلى تنامي شعور القدرة على التّكفل الذاتي وإمكانية استثمار بعضهم في تلك الإشكالات، خصوصا بالمقصد السياسي، لرفع وتيرة الانكشاف، حتى يصل إلى توجيه المواطن إلى الاعتقاد بأنّه قد تُرك لشأنه، وبأنّ السّلطات المركزية لا تهتمّ به. أمّا المنصّة الرابعة فهي لإبراز أنّ السّلطات تساهلت، تبعا لما أشير إليه أعلاه، استباقا للغضب وتقصيرا، أيضا، في تنامي مظاهر تغييب هيبة الدولة، من خلال، على سبيل المثال، نشر لافتات إرشادية (في مداخل المدن، القرى وعلى واجهات بعض المؤسّسات الرسمية المحلية)، غيبت فيها اللّغة العربية، وهي أمور سبق التنبيه إليها بأنّها قنابل موقوتة، قد تشكل، في المستقبل، انطلاقا من ذلك الوقت، سبلا إلى محاولة فرض منطق هُوياتي، بالمعنى السياسي، بعيدا عن الهوية الثقافية التي لا يحتاج أن يناقش فيها مضافا إليها تبنّي رابية، بمقصدين، أحدهما ثقافي هوياتي، وآخرى سياسية نبّهنا إلى خطورتها، مع التّوجيه، في مقالات عديدة، في «العربي الجديد»، إلى أنّ الثّابت والمستقرّ في وجدان الجزائريين، جميعهم، أنّ العلم الوطني لا يضاهيه، في القيمة المقدّسة، رفقة ثوابت نوفمبر، العداء لفرنسا، الشّهداء، الحدود والنّشيد الوطني، شيء، مهما كانت الحجج السّياسية التي

المال العام. ولعل دليل ذلك مشروع الطريق السيار الذي وصلت موارده إلى أرقام فلكية، من دون أن يرافق ذلك الإنجاز الجيد وفق المعايير العالمية المعروفة عالميا.

وقد أدّى هذا العامل، غياب التّنمية الجهوية، إلى انتشار البطالة، ومحاولة بعضهم الاستثمار في الأزمات المعيشية الأخرى، لتجنيد السكان في تلك المناطق، خصوصا منطقة القبائل، بجباية وتبزي وزو، أساسا، في مسار تفكير سياسي، لبعض منهم، وهم أقلية، ولكنّها موجودة ومؤثرة، وصل إلى إنشاء فصيل ينادي بالانفصال، ويثير المشكلات في داخل الوطن وخارجه، وصلت إلى الانخراط في مخطط لتخريب البلاد، انطلاقا من الاستثمار في إشكالات الانكشاف، خصوصا منها المتّصلة بغياب التّنمية، تشير المنصّة الثالثة إلى تداعيات غياب التّنمية بسبب الفساد، حيث ينتشر الحنق على السّلطة، كونها من سهّلت ذلك، من خلال عدم التدقيق في صرف المال العام، وتغييب الكفاءة في تسيير المشاريع واستشارتها فيما يليق بالمنطقة من مشاريع التنمية، لاستيعاب الشباب، وتوجيهه نحو الاهتمام بالإشكالات المعيشية والممارسات السياسية الإدماجية في ما يجمع بين كلّ أبناء الوطن، بعيدا عن التّجنيد المتطرّف والمطالبات المقصية، بالمعنى السياسي، ما كان له الأثر على ما شهدناه من غياب المشاركة السياسية في المواعيد الانتخابية السابقة، في 2020 و2021 (الرئاسيات والتّعديل الدّستوري والتشريعيات)، قد يُضاف إلى ذلك، أيضا، تلك المظاهر التي جاءت عليها مقالة سابقة للكاتب في «العربي الجديد»، وهي ظاهرة الاستقالتية في التّكفل بالمشكلات الاجتماعية، عن السّلطة المركزية، من خلال عمليات جمع الأموال، مثلا، لإرسال المرضى إلى الخارج ومساعدة بعض الفئات في انشغالاتٍ هي من صميم عمل السّلطات المحلية التابعة للدّولة، ومجرد التخلي عنها أو التّقصير في أدائها، يؤدّي إلى تنامي شعور القدرة على التّكفل الذاتي وإمكانية استثمار بعضهم في تلك الإشكالات، خصوصا بالمقصد السياسي، لرفع وتيرة الانكشاف، حتى يصل إلى توجيه المواطن إلى الاعتقاد بأنّه قد تُرك لشأنه، وبأنّ السّلطات المركزية لا تهتمّ به. أمّا المنصّة الرابعة فهي لإبراز أنّ السّلطات تساهلت، تبعا لما أشير إليه أعلاه، استباقا للغضب وتقصيرا، أيضا، في تنامي مظاهر تغييب هيبة الدولة، من خلال، على سبيل المثال، نشر لافتات إرشادية (في مداخل المدن، القرى وعلى واجهات بعض المؤسّسات الرسمية المحلية)، غيبت فيها اللّغة العربية، وهي أمور سبق التنبيه إليها بأنّها قنابل موقوتة، قد تشكل، في المستقبل، انطلاقا من ذلك الوقت، سبلا إلى محاولة فرض منطق هُوياتي، بالمعنى السياسي، بعيدا عن الهوية الثقافية التي لا يحتاج أن يناقش فيها مضافا إليها تبنّي رابية، بمقصدين، أحدهما ثقافي هوياتي، وآخرى سياسية نبّهنا إلى خطورتها، مع التّوجيه، في مقالات عديدة، في «العربي الجديد»، إلى أنّ الثّابت والمستقرّ في وجدان الجزائريين، جميعهم، أنّ العلم الوطني لا يضاهيه، في القيمة المقدّسة، رفقة ثوابت نوفمبر، العداء لفرنسا، الشّهداء، الحدود والنّشيد الوطني، شيء، مهما كانت الحجج السّياسية التي

> السُّلطات تساهلت، امتصاصاً للغضب وتقصيراً، أيضاً، في تنامي مظاهر تغييب هيبة الدولة

حاول بعضهم المرافعة بحقّها في أثناء الأسابيع التّاريخية للحراك، في 2019، بصفة خاصة. ترتكز المنصّة الخامسة على أنّ التّعلّم لا يتمّ بدون أساسين اثنين حيويين: ثنائية التّقييم - التّقويم والتعلّم، وهما سيبقيان لرفع الانكشاف، قصد الوصول إلى مستقبل مشرق للبلاد، لأن الأزمات، في تعزيها العلمي، هي فواصل الحكومة الإسرائيلية الجديدة. والأنكى من ذلك أن المضي قدماً في هذا الوهم هو الاستراتيجية السياسية التي يسير عليها الرئيس الفلسطيني، قاطعاً الطريق على أي خيار آخر كان من الممكن أن يُتبنى في ظل هيمنة فكرة «صفقة القرن» ومشاريع إلغاء القضية الفلسطينية التي كانت قائمة في ظل حكم الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، والتي لم تنته كلياً مع وصول سلفه جو بايدن إلى البيت الأبيض.

فالرئيس الفلسطيني عاد إلى قطع الطريق على مسار إنهاء الانقسام الذي كان يسير بطريقة معقولة خلال الفترة الماضية مع تفاهم الحد الأدنى على الملفات الخلافية. وها هو اليوم، قبل القمة الثلاثية التي جمعته بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وملك الأردن عبدالله الثاني، يعود إلى نغمة الحديث عن اعتراف «حماس» بالاتفاقات الدولية، وتحديداً تلك الموقعة بين السلطة والاحتلال الإسرائيلي، كشرط لقبولها دولياً، ما يعني قبول حماس أيضاً بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية. مثل هذا الحديث يعني نهاية المسار الموازي الذي كان من الممكن أن يكون رداً فلسطينياً على التعنت الإسرائيلي واللامبالاة الأميركية في مسار التسوية الفلسطينية وحل الدولتين.

ورغم أن هذا التعنت واللامبالاة واضحان سياسياً، إلا أن مجرد عودة الحديث عن القضية الفلسطينية، ولو نسبياً، في أروقة السياسة الأميركية كان كفيلاً بأن يدفع أبو مازن إلى إعادة التعويل على مسار حل الدولتين، والذي سبق أن أقر بنيت بنهايته. ولأجل ذلك سعى إلى عقد القمم، والتشديد على التنسيق الأمني، حتى أنه، وفي سابقة هي الثانية، أبرق معزّياً بقتّاص إسرائيلي قتله أحد المقاومين الفلسطينيين على حدود غزة بعدما كان يصطاد الناشطين الفلسطينيين الذين يتظاهرون يومياً ضد الاحتلال. من غير المفهوم ما هي الجدوى من هذه التعزية التي لم تزد عباس إلا بغضاً بين صفوف الفلسطينيين في الداخل والخارج، وحتى الناشطين الدوليين المتعاطفين مع القضية الفلسطينية.

لكن هذا لم يمنع أبو مازن من المضي ق

# الشهيد رائد جاد الله وبدعة «تحسين ظروف الاحتلال»

**مصطفى البرغوثي**

رائد يوسف جاد الله، عامل فلسطيني، وحيد أبويه، كان في التاسعة والثلاثين من عمره، عندما أعدمه بدم بارد جنود الاحتلال يوم الثلاثاء 31 الشهر الماضي (أغسطس/ آب) على حاجز الجيش الإسرائيلي على مدخل بلدة بيت عور التحتا.

قضى رائد عشرين عاماً من حياته يعمل بستانياً لدى المحتلين، وكان يقوم بعملين في اليوم نفسه، لتأمين لقمة العيش لأطفاله الخمسة، أكبرهم يوسف في الخامسة عشرة من عمره، وأصغرهم لم يكمل عامه الثالث بعد، تُركوا جميعاً يتامى بعد استشهاد والدهم... كان مواطناً فلسطينياً بسيطاً، ولم يكن له أي نشاط سياسي، ولم يكن هناك أي مبرّر لإعدامه، سوى رغبة جندي إسرائيلي مجرم في ممارسة هواية قنص الفلسطينيين وقتلهم، فقتله وهو عائد إلى منزله في التاسعة ليلاً، بعد يوم عمل مرهق، وتركه ينزف على الأرض حتى الموت. وهو الشهيد الثامن الذي اغتاله جنود الاحتلال بدم بارد على الحواجز العسكرية في هذا العام، ومن بين هؤلاء الشهداء مي عفانة التي اغتيلت على حاجز حزما، وابتسام كعابنة التي اغتيلت على مدخل مدينة أريحا.

وعلى الرغم من أن رائد كان ضحية بطش الاحتلال من دون سبب، فإن إسرائيل ستصنّفه مثل كلّ الشهداء الفلسطينيين إرهابيا، وكذا الذين يدعمونها، وكل المنظمات «الإنسانية» التي تخاف من نفوذها ومن نشاط اللوبي الصهيوني، فإسرائيل تصر على سلب كل حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في أن يصنّفوا ضحايا لإرهابها.

كان رائد الشهيد الخامس والستين الذي يُقتل برصاص الاحتلال في هذا العام (2021)، في الضفة الغربية، والشهيد رقم 352 في الضفة الغربية وقطاع غزة. وجرائم قتل الفلسطينيين على الحواجز، والتي تضاعف عددها هذا العام بالمقارنة مع العام الماضي، تعكس نهجاً متصاعداً في شعور الجنود الإسرائيليين والمستعمرين المستوطنين بأنهم فوق أي قانون، وأنهم غير خاضعين للمساءلة، وأنّ حكومتهم وجيشهم على استعداد لاختراع أي كذبة، مهما بلغت تفاهتها، لحمايتهم من المحاسبة. ويعبّر هذا النهج عن جوهر نظام التمييز العنصري (الأبارتهايد) الإسرائيلي الذي لا يعترف بحق الفلسطينيين في الحياة أسوة بسائر البشر. وذلك كله يجري في حين يتواصل الحديث المخادع من حكام إسرائيل، ومن يناصرونهم، عن تحسين مزعوم لأحوال الفلسطينيين، بديلاً لحقهم في الحرية وإنهاء الاحتلال.

قبل رائد استشهد سبعة فلسطينيين على جبل صبيح في بيتا، وهم يتظاهرون سلمياً لحماية أرضهم من المستعمرين المستوطنين، وانضمّوا جميعاً إلى حوالي مائة ألف فلسطيني استشهدوا منذ النكبة عام 1948... وقد وصف لي يوسف، ابن الشهيد رائد، وعمره 15 عاماً، وهو يحاول حبس الدموع في عينيه، كيف هاتف والدُه والدته قبل استشهاده بدقائق، وقال لها إنّه سيصل إلى البيت خلال ربع ساعة، ومرّت ساعتان من دون أن يصل، فخرج الفتى يبحث في عتمة الليل عن أبيه، وسار في الطريق التي يسلكها والده عادة بعد اجتياز الحاجز العسكري الإسرائيلي، ووصف كيف استخدم ضوء هاتفه لإنارة الطريق، حتى شاهد آثار دماء على الأرض، فاتصل بهاتف والده، ومن خلال رنينه اكتشف مكان جسد والده الملقى على قارعة الطريق، مصاباً برصاصتين، وسط بركة دماء نزفها حتى الموت.

رصاصتان أطلقهما جندي عنصري حاقد خلال أقل من نصف دقيقة غيّرت مسار حياة هذا الفتى، وأمه، وأربعة أشقاء وشقيقات، إلى الأبد، سيعيشون يتامى من دون أب، وسيبقى هذا الجرح غائراً في نفوسهم طوال حياتهم. ومع تقدير تضامن أهل بلدهم وتكافلهم معهم، إلّا أن لا شيء سيعوّض من فقدوه، ولا شيء سيعيد حياتهم إلى مسارها الطبيعي، بل قد يحاسبون ويلاحقون، طالما استمر الاحتلال، لأنّهم أبناء وبنات شهيد سقط ضحية لرصاص الاحتلال ذاته، وتُرك ينزف حتى الموت. ما جرى لرائد جاد الله وعائلته أبلغ تعبير عن سخافة ما يتشدّق به بعض الدبلوماسيين المستريحين في مكاتبهم عن إجراءات بناء الثقة، وعن إجراءات اقتصادية تافهة بديلا لإنهاء الاحتلال، لأنّهم يتبنّون الرواية الإسرائيلية، أنّ الوضع غير مناسب لحلّ حقيقي ينهي معاناة الفلسطينيين، والامهم، ويخلّصهم من احتلال أصبح الأطول في التاريخ البشري الحديث، ومن نظام الأبارتهايد العنصري الأسوأ في عصرنا. ليس في وسع الكاتب في هذا المقال القصير وصف ما جرى لكل واحد وواحدة من 352 شهيدا فلسطينيا، استشهدوا هذا العام وحده. ولكن من الممكن التذكير بما جرى لـ69 طفلاً استشهدوا في قطاع غزة خلال عدوان إسرائيل في شهر مايو/ أيار الماضي، ومنهم حمادة ابن الـ13 عاماً، وعمّار ابن السنوات العشر اللذان استشهدا وهما عائدان من مدرستيهما، ويحيى الطفل الذي استشهد وهو يحاول شراء مثلجات من دكّان مجاور لمنزله، أو الأشقاء أميرة (ست سنوات) وإسلام (ثماني سنوات) ومي التي لم تكمل تسعة أشهر من عمرها، وجميعهم وجدوا شهداء تحت ركام منزلهم الذي قصفته الطائرات الإسرائيلية... 69 طفلاً، كانوا يحلمون بأن يصبحوا أطباء، ومهندسين، وعلماء، ومعلمين، وانقطع حبل حياتهم، وأحلامهم إلى الأبد.

> 69 طفلاً، كانوا يحلمون بأن يصبحوا أطباء، ومهندسين، وعلماء، ومعلمين، وانقطع حبل حياتهم، وأحلامهم إلى الأبد

هل هناك ما هو أشد وقاحة من اقتطاع حكومة إسرائيل ملايين الدولارات من ضرائب الفلسطينيين التي يدفعونها من عرق جبينهم، بما يساوي ما يقدّم من دعم لعائلات الشهداء والأسرى، ثم تقديم الأموال المسروقة نفسها قروضاً بفائدة للسلطة الفلسطينية، واعتبار ذلك كله مؤشّراً على النيات الحسنة وإجراءات بناء الثقة... صدق من قال: «شرّ البلية ما يضحك».

(أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية)

# شراكة الصين مع أفغانستان قبل براغماتية أوروبا

**مالك ونوس**

هل سيتحاور الغرب مع حركة طالبان؟ هذا هو السؤال الأكثر طرحاً منذ بسطت الأخيرة سيطرتها على أفغانستان قبل أيام. من المرجّح أن تفعل أوروبا ذلك قبل الولايات المتحدة، بسبب حساسية الأمر بالنسبة إلى الأميركيين. غير أن لا ثابت في السياسات الدولية؛ إذ قد يكون ولوج أوروبا إلى أفغانستان عبر البوابة الاقتصادية توطئة لعودة الولايات المتحدة إلى هذا البلد عبر البوابة ذاتها، وهو ما لا تفضّله أوروبا التي سحبتها أميركا من أذنها للمشاركة في حربها عليه. وقد لا يتأخر هذا الحوار كثيراً، فقد يشكّل احتمال مسارعة الصين إلى الاعتراف بـ«طالبان» والتعاون معها، دافعاً للدول الأوروبية إلى البحث عن مبرّرات تسرّع هذا التحاور، وتؤسّس لعلاقات اقتصادية بين الغرب وأفغانستان، تتعالى عن عداوات الماضي، وتتغاضى عن ملفات تحريم التطبيع بين الفريقين.

لن يتأخّر الأمر كثيراً حتى تتوقف السرديات التي تبحث في المسؤولية عن الهزيمة الأميركية في أفغانستان وتبعاتها، وتلك التي تخوض في أسباب الانسحاب الأميركي والغربي السريع الذي أتاح لـ«طالبان» السيطرة على أجزاء واسعة من البلاد، وإحكامها الهيّن على العاصمة كابول، وذلك من أجل إتاحة الفرصة للحديث عن فوائد الاستثمار في هذا البلد الواعد. وقد شرَع كثيرون في الغرب في العودة إلى الحديث عن أهمية أفغانستان، بفضل ما تكتنزه أراضيها من ثرواتٍ نادرةٍ لا تتوافر في بلدان أخرى، وبفضل موقعها الاستراتيجي، وغيرها من المقوِّمات. وستتسارع الدراسات في هذا المجال، مع الأخذ بالاعتبار ما يمكن الصين أن تقدّمه إلى أفغانستان، وما يمكنها الإفادة منه والتسلّح به لزيادة قوتها وموقفها أمام القوى الغربية، إذا ما جرى التوافق بين «طالبان» والقيادة الصينية على ملفات ما بعد الحرب، وطرق تعزيز السلام بدعم الاقتصاد والتنمية.

ستدفع البراغماتية الغربَ إلى التأمل في قضية جوهرية في الصراع الأفغاني، وهي نتائج الحرب التي شنتها أميركا والدول الأوروبية على أفغانستان، بعد الهجمات على نيويورك وواشنطن سنة 2001، وهي حرب استمرت 19 عاماً للقضاء على حركة طالبان، ولم تنجح. وسيصل المحللون والسياسيون إلى نتيجة تقول بصعوبة القضاء على «طالبان»، وبالتالي التسليم بضرورة محاورتها. وإذا ما تأملنا في الشروط الفرنسية، وتلك البريطانية، نجد أن جميع الدول الغربية تُجمع عليها: احترام حقوق المرأة، والسماح بوصول المساعدات الدولية للمتضرّرين من الحرب، وعدم ممانعة «طالبان» الراغبين في مغادرة البلاد، وعدم السماح بتحويل أفغانستان إلى ملاذٍ للإرهاب الدولي، وتشكيل حكومة انتقالية.

لا تتأكد البراغماتية التي بدأ الغرب يعتمدها من أجل التعامل مع أفغانستان إلا من مناشداتٍ بدأت تظهر وتقول: «من أجل الشعب الأفغاني تحاوروا مع طالبان!». ولكن، لماذا تأخّر هذا الحوار بعد عشرين سنة من الحرب التي تكلّلت بالهزيمة؟ لو بدأ الحوار سنة 2001، وكان هدفه التحقق الصادق من مسؤولية حركة طالبان أو تنظيم القاعدة عن هجمات «11 سبتمبر» ، لكانت مآسٍ كثيرة في المنطقة قد وُئدت. لو بدأ الحوار يومها، لما كان الغرب يعيش اليوم هاجس أن تسارع الصين، أو حتى روسيا، لملء الفراغ الذي تركه انسحابه من أفغانستان، أو حتى إمكانية مساءلة قادته عن سبب هذا الانسحاب الذي أتاح لـ«طالبان» ما لم تكن تحلم به قبل يوم 16 أغسطس/ آب 2021.

بعد الانسحاب الغربي من أفغانستان وسيطرة «طالبان» على كابول، تستطيع الصين أن تقدّم لأفغانستان أكثر مما تحلم به. هذا فحوى هاجس الغربيين لدى تفكُّرهم في مستقبل أفغانستان تحت حكم «طالبان». وكعادتها في النأي عن الصراعات التي تشعل الولايات المتحدة فتيلها، لم تجرِّب الصين حظوظ قوتها في هذا البلد المنكوب، كما فعل حلفاء أميركا، بل تسلّلت عبر المساعدات الإنسانية والعقود التجارية وأصبحت شريكاً تجارياً كبيراً لأفغانستان، مُحافظةً، في الوقت نفسه، على حيادٍ سياسيٍّ. وهي بذلك أسّست لما يمكن أن يكون أساساً لبناء أكبر يعزّزه عدم وجود حساسية لدى الأفغان تجاهها، في حين أن لديهم حساسية مفرطة وارتياباً، تاريخياً ومستجدّاً، تجاه الغزاة الغربيين. لذلك فإن هذه العوامل، وحقيقة القدرة التي تتمتع بها الصين في سرعة إنجاز البنى التحتية والتأسيس لصناعات واعدة، تعطيها الأفضلية لدى «طالبان»، في حال تشكيلها الحكومة الموعودة والضرورية لإرساء السلام. حين دخلت «طالبان» إلى كابول أعلنت من فورها انتهاء الحرب. لذلك ينتظر منها أن تعلن الحكومة المتوقع أن تكون انتقالية، وتضم مكونات سياسية أخرى إلى جانب «طالبان»، لتكون بذلك الخطوة الأولى نحو السلام. حينها ستنفتح خزائن أفغانستان وما تحويه من نفائس، ليس أقلها الليثيوم والحديد والنحاس، وغيرها من المعادن النادرة، أمام من ترى فيه «طالبان» شريكاً لم يتورّط مع الولايات المتحدة في إراقة دماء أبناء الشعب الأفغاني ودمّر بلادهم. وستكون الصين هي هذا الشريك، حينها ستكون البراغماتية خطوةً متأخرةً اتبعها الغرب للفوز بأفغانستان تحت حكم «طالبان» قبل الصين.

> لن يتأخّر الأمر كثيراً حتى تتوقف السرديات التي تبحث في المسؤولية عن الهزيمة الأميركية في أفغانستان وتبعاتها

(كاتب سوري)

# إسلاميو المغرب والرهان الثالث

**عمر المرابط**

بعد عشر سنوات من وصوله إلى سدة رئاسة الحكومة المغربية، ونجاحه في الانتخابات التشريعية مرتين متتاليتين، استطاع في الثانية منهما التقدّم وتعزيز مواقعه، فضلاً عن الانتصار الباهر الذي حققه في الانتخابات المحلية سنة 2015، ومكّنه من رئاسة مجالس كبريات المدن المغربية (سوى واحدة) وإدارة شؤونها، سيواجه حزب العدالة والتنمية الرهان الانتخابي التشريعي الثالث الذي قد يسمح ببقائه في السلطة، أو يعفيه من المسؤوليات، لتنتهي مع تجربته تجارب الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية في العالم العربي، التي وصلت إلى الحكم بفضل ثورات الربيع العربي. ولهذا، فإن للاستحقاق الانتخابي الذي سيعرفه المغرب يوم 8 سبتمبر/ أيلول الجاري أهمية قصوى، علاوة على أنه سيجمع لأول مرة بين الانتخابات التشريعية والجهوية والمحلية في الوقت نفسه، كذلك فإن نتائجه ستحدّد لا محالة المشهد السياسي المغربي المقبل، وطبيعة التحالفات القادمة عدة سنوات، ولا سيما مع استفحال الخلاف والانتقادات الحادّة بين مكونات الائتلاف الحكومي الحالي، وكأنه لم يجمعهم قط، لا مشروع ولا عمل ولا حصيلة ولا رغيف خبز.

تنص المادة الـ 47 من الدستور المغربي لسنة 2011: «يعيّن الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدّر انتخابات أعضاء مجلس النواب (الغرفة الأولى في البرلمان)، وعلى أساس نتائجها. ويعين هذا البند في الدستور، لما استطاع حزب العدالة والتنمية تشكيل أية حكومة، إذ كان في مقدور الأحزاب الأخرى تشكيل تحالف مضادّ بأغلبية مريحة، ويمكن القول، من دون غضاضة، إن الفضل في احترام هذا البند يرجع بالأساس إلى الملك، محمد السادس، فقد نادت عدة أحزاب مغربية بتغيير البند، أو بتأويله بطريقة تسمح للحزب الذي يستطيع تشكيل تآلف سياسي بتشكيل الحكومة، من دون الحديث عن ضغوط دول عربية «شقيقة».

يمكن أيّاً كان انتقاد تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم والمسؤولية. ولكن يُحسب له الصمود بوجه العاصفة، إذ يبقى الحزب الوحيد المنتمي إلى ما يُسمّى تيار الإسلام السياسي الذي استطاع البقاء في السلطة، على الرغم من تموجات الربيع العربي وارتداداته، ولا سيما مع تغوّل الثورة المضادة التي أكلت الأخضر واليابس في بلدان عربية عديدة، واستطاعت تنفيذ أجندتها، والرجوع ببلدان عديدة إلى ما وراء الأنظمة المطاحة، لا من حيث احترام الحريات وحقوق الإنسان، ولا من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا من حيث محاربة الفساد والاستبداد.

إنجازات كثيرة وإخفاقات كبيرة. هكذا يمكن تلخيص حصيلة الحزب الإسلامي، إنجازات في ميادين لم يكن ينتظره فيها أحد، وإخفاقات في مجالات كانت صلب شعاراته، وهو في المعارضة، حيث حقق الحزب إنجازات عديدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من الإكراهات، لكنه أخفق في مجال الدفاع عن المسار الديمقراطي وحماية الحريات، لا لانعدام الإرادة السياسية، ولكنه لمّا رأى هبوب ريح الثورة المضادّة العاتية، فضّل طأطأة الرأس والانبطاح إلى الأرض، حتى لا تطير الريح رأسه.

لا مجازفة في القول إن أكبر إخفاق سجله الحزب، عدم قدرته على محاربة الفساد والاستبداد بالقدر الكافي، وعدم استطاعته الدفاع عن الحريات والمسار الديمقراطي بالشكل اللازم والمناسب، حيث سُجّلت انتكاساتٌ عدة في المجال الحقوقي، كان أغلبَ ضحاياها أصحابُ الرأي الحر، وذوو القلم المشاكس. وعكس مواقفه السابقة التي كان لا يتردّد فيها الحزب عن الاستنكار والشجب والتنديد، أصبح الآن يُحني الرأس ويصمت، حين لا يُسوِّغ مواقف السلطة ليبرّرها ويعلّلها، بل رأينا رئيس حكومةٍ يشكو ويشتكي في مواطِنَ عدة، وكأنه مواطنٌ لا حول له ولا قوة، ما يدلّ على أن المشاركة في الحكم لا تعني تملّك السلطة، حتى في المجالات التي خوّلها الدستور للحكومة.

حاول حزب العدالة والتنمية المغربي في هذا العقد أن يُظهر للمغاربة أجمعين أنه حزب جدّ معتدل، وهو كذلك، ويبرهن على نظافة يده وتفانيه في خدمة الصالح العام، وهو كذلك، ويؤكد تماشيه مع الخط العام المسطَّر من الملك رئيس الدولة، وعدم معارضته له، وهو كذلك، بل وتأييده في كل شاذّة وفاذّة، وفي كل صغيرة وكبيرة، وفي جميع السياسات الداخلية والخارجية. وعلى الرغم من التحفظ المعلن في بعض الملفات، مثل التطبيع وتقنين الكيف (القنب الهندي) واللغة العربية، فإن هذا لم يمنع الحزب من التصديق عليها حفاظاً على لحمة الائتلاف الحكومي، وصيانة للوحدة الوطنية في واقعية سياسية مثيرة، وفي براغماتية ديبلوماسية تُجبر المتابع على طرح تساؤلاتٍ عديدة.

مع هذا كله، لم ينجح الحزب في الحصول على رضا الدولة العميقة التي حاولت استنزاف كل قواه وفصله عن الطبقة الشعبية المؤيدة له، وأغلبها من الطبقة المتوسطة، خصوصاً مع الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي كان الحزب مضطراً إلى القيام بها، من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، وهي إصلاحاتٌ لم يكن لأي حزب الجرأة السياسية للقيام بها، خوفاً من غضب الشارع. ولا مجازفة في القول إن الحزب استُعمِل ممتصّاً للصدمات في ملفاتٍ عديدة، حتى أصبح مؤيدون له سابقون كثيرون ينأون عنه، مع اتهامه بالخنوع أكثر من اللازم، وبالخضوع للإملاءات الفوقية، من دون قدرة على الرفض، ولا على قول «لا»، ولو مرة.

> بنى «العدالة والتنمية» شعبيته على مجموعة من اللاءات. لكنّ هذه اللاءات انقلبت، مع وصوله إلى السلطة، إلى استكانة

بنى «العدالة والتنمية» شعبيته الكبيرة التي بوّأته الصدارة على مجموعة من اللاءات. لكنّ هذه اللاءات انقلبت، مع وصوله إلى السلطة، إلى استكانة، وانقلبت الشعارات إلى تبريرات. تطورت المفاهيم وتغيرت الأولويات، وتحوّلت المواجهات السابقة إلى تفاهمات لاحقة. مُرِّرت في حقبته أصعب القرارات وأقسى السياسات التي سمحت للمغرب بتطوير قدراته التنافسية. وبدا لبعضهم وكأنه تلميذ مطيع لا يُواجه ولا يرفض، وبين المواجهة والرفض بَونٌ شاسع. يقول أنصاره إن الحزب وازن بين مصلحتي الوطن والمواطن، إذ هما سيّان، والواقع أنه بين مواقف الأمس واليوم شتان، وسنرى غداً، هل ما زال المواطن يثق بهذا الحزب، أم أصبح في خبر كان؟

(كاتب مغربي في باريس)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

**المكاتب**
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads